

Distr.: Limited
21 September 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

إسبانيا، أستراليا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، آيرلندا*، إيطاليا*، باراغواي*، البحرين*، البرتغال*، بلغاريا*، بولندا*، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)*، بيرو، تايلند*، تونس، الجزائر*، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا*، الدانمرك*، رومانيا*، شيلي، فرنسا*، كرواتيا، كندا*، مالطة*، مصر، المملكة العربية السعودية، هايتي، هندوراس*، هنغاريا، اليونان*: مشروع قرار

٣٩/... الحكم المحلي وحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان ٢/٢٤ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ و٤/٢٧ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و٨/٣٣ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن دور الحكم المحلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة والمركزة على الإنسان والمفضية

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-15597(A)



* 1 8 1 5 5 9 7 *

إلى التحول، وإلى تعهداتها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠ على جميع الصعد،

وإذ يؤكد المساهمة المهمة التي يمكن أن يقدمها الحكم المحلي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها،

وإذ يضع في الاعتبار أن أهداف التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - وأنها تتوخى إعمال حقوق الإنسان للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات،

وإذ يضع في الاعتبار أيضاً أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية حقوق يكتسبها جميع الأشخاص بالولادة، وأن حمايتها وتعزيزها هما المسؤولية الأولى الملقاة على عاتق الحكومات،

وإذ يسلم بدور الحكم المحلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان دون أي مساس بالمسؤولية الرئيسية للحكومة الوطنية في هذا الصدد،

وإذ يسلم أيضاً بأن للحكم المحلي أشكالاً ووظائف مختلفة في كل دولة وفقاً للنظام الدستوري والقانوني للدولة المعنية،

وإذ يسلم كذلك بأن الحكم المحلي، بحكم قربه من الناس ووجوده على مستوى القاعدة الشعبية، تتمثل إحدى وظائفه المهمة في تقديم الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات والأولويات المحلية المتصلة بإعمال حقوق الإنسان على المستوى المحلي،

وإذ يشدد على أن تشجيع ثقافة حقوق الإنسان داخل المرافق العامة، وإتاحة فرص اكتساب المعارف والتدريب للموظفين العامين وتوعيتهم، لهما دور حيوي في تعزيز احترام حقوق الإنسان وإعمالها في المجتمع، وإذ يؤكد في هذا الصدد أهمية توفير فرص التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان للموظفين العامين على مستوى الحكم المحلي،

وإذ يشدد أيضاً على أن خبرات ومعارف المسؤولين الحكوميين المحليين، تشكل ميزة هامة في توفير الخدمات العامة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على مستوى الحكومات المحلية، وفي تنفيذ التعهد الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب،

وإذ يسلم بأنه على الرغم من أوجه التحسن في العديد من البلدان، قد تواجه بعض الجهات المحلية صاحبة المصلحة صعوبات في المشاركة في برامج الحكومة المحلية،

وإذ يحيط علماً بالمبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، ودور الحكومات المحلية في تنفيذ هذه المبادرات،

وإذ يعيد تأكيد الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الحكومة الوطنية في تعزيز المساهمة الإيجابية للحكم المحلي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

- ١- يحيط علماً مع التقدير بالتقرير الموجز بشأن حلقة النقاش بين الدورات بشأن دور الحكم المحلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان^(١)؛
- ٢- يشجع التفاعل وتبادل المعارف بين الحكومة المحلية وأصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك المجتمع المدني المحلي، في صياغة وتنفيذ برامج الحكومة المحلية، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان داخل المرافق العامة؛
- ٣- يشجع أيضاً الحكومات المحلية على ضمان مشاركة أصحاب المصلحة المحليين في أنشطة الحكم المحلي والشؤون العامة، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد المحلي؛
- ٤- يطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعد تقريراً، بالتشاور مع جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية المعنية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والإجراءات الخاصة ذات الصلة في مجلس حقوق الإنسان، واللجنة الاستشارية، وهيئات المعاهدات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والحكومات المحلية، بشأن الطرق الفعالة لتعزيز التعاون بين الحكومة المحلية والجهات المحلية صاحبة المصلحة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى المحلي من خلال البرامج الحكومية، بما في ذلك التوعية بأهداف التنمية المستدامة، والإشارة إلى التحديات الرئيسية والممارسات الفضلى في هذا الصدد، وأن يقدم التقرير إلى المجلس قبل دورته الثانية والأربعين؛
- ٥- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.